Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وان سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه...»[1] وقال القزويني موجهاً كلامه : « هذا لفظه وهو صريح في ان الكلام من حيث هو كلام لا يوصف بالفضيلة باعتبار شرف معناه ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فلا تكون راجعة إلى المعنى وقد صرح فيما سبق بانها راجعة إلى المعنى دون اللفظ . فالجمع بينهما بما قدمناه بحمل كلامه حيث نفى أنها من صفات اللفظ على نفي أنها من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب وحيث أثبت انها من صفاته على انها من صفاته باعتبار افادته المعنى عند التركيب » .[2] ولم يستطع أن يوضح رأي عبد القاهر الذي كانت الصورة عنده أساس التفاضل في الكـــلام .

وردَّ عليه في تقديم المسند لانه قال ان المسند اليه يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي إن ولي حرف النفي ، ولا يرى القزويني ذلك .[3] .

ونقل عنه الحذف الذي قرينته وقوع الكلام جواباً عن سؤال مقدر كقوله تعالى : « جعلوا لله شركاءَ الجن » فان لله شركاء ان جعلا مفعولين لـ « جعلوا » ويحتمل الجن وجهين :

أحدهما : ما ذكره عبد القاهر ان يكون منصوباً بمحذوف دال عليه سؤال مقدر كأن قيل : من جعلوا لله شركاء فقيل : الجن ، فيفيد الكلام انكار الشرك مطلقاً فيدخل اتخاذ الشرك من غير الجن في الانكار دخول اتخاذه من الجـــن .

والثاني : ما ذكره الزمخشري وهو ان ينتصب «الجن» بدلاً من « شركاء » فيفيد انكار الشريك مطلقاً ايضاً .[4]

---

(١) دلائل الاعجاز ص ١٩٦ .
(٢) الايضاح ص ١١ .
(٣) دلائل الاعجاز ص ٩٧ . والايضاح ص ٥٤ .
(٤) الايضاح ص ٨٥ ، ودلائل الاعجاز ص ٢٢١ ، والكشاف ج ٢ ص ٤١ .